معنى الاقتباس في اللغة والاصطلاح:

الاقتباس في اللغة يقوم على ثلاث حروف أصول، هي القاف والباء والسين، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل صحيح يدل على صفة من صفات النار، ثم يستعار . . .

يقولون: أقبست الرجل علماً . . . قال ابن دريد . . . اقتبست منه علماً».

ويقول الزمخشري[2]: «ومن المجاز: قبسته علماً وخبراً»

ويقول الفيروز آبادي[3]: «قبس العلم: استفاده».

وأمّا في الاصطلاح فإن علماء البلاغة يعرفونه بأنه «هو أن يضمّن الكلام نثراً كان أو نظماً - شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه»[4].

وذكروا أنه يحسن أن يمهد للمقتبس، بحيث يكون مندمجاً في الكلام اندماجاً تاماً[5].

وأما في اصطلاح الكاتبين في مناهج البحث العلمي، فالاقتباس عندهم أعمّ من ذلك، حيث يرون أنه نقل نص من مصدر من المصادر، سواء كان هذا النص من القرآن الكريم، أم من الحديث النبوي، أم من غيرهما، وسواء مهّد لهذا النص، بحيث يكون مندمجاً في الكلام اندماجاً تاماً، أم لم يمهد له، كأن

---

(١) مقاييس اللغة، ٥/٤٨، مادة (قبس).

(٢) أساس البلاغة، ص ٣٥٢، مادة (قبس).

(٣) القاموس المحيط، ٢/٢٣٨، مادة (القبس).

(٤) حامد عوني: المنهاج الواضح في البلاغة: قسم البيان والبديع، ص ١٤٢.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

يسبقه عبارة (قال الله تعالى) أو (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو (قال فلان) أو نحو ذلك.

بل إن بعض الكاتبين في مناهج البحث العلمي يطلقون الاقتباس على أعمّ من هذا، بحيث يشمل ما تقدم، كما يشمل المعنى العام لموضوع أو نصّ أو فكرة لأحد العلماء، أخذها الباحث وصاغها بعبارته وأسلوبه، سواء كان ذلك عن طريق التلخيص لما اقتبسه، أم عن طريق الشرح والتحليل له (١).

أهمية الاقتباس:

البحث العلمي عملية بناء متتابعة في حضارة يكمّل فيها المتأخر ما بقي فيه عالم ينجزه المتقدم.

ومن هنا كان الاطلاع على ما أنجزه المتقدمون من مؤلفات وبحوث ضرورياً في إتمام هذا البناء، يضاف إلى الاطلاع عليها خبرات الباحث وتجاربه.

ومن هنا لم يكن غريباً أن تحتوي البحوث على اقتباسات من مؤلفات السابقين وبحوثهم، بل إن الاقتباس في نظر بعض الباحثين أمرٌ لا غنى عنه، إلا في الدراسات الحقلية والميدانية.

«وكان ينظر إلى الاقتباس بالاستهجان، وعدم الأصالة في التفكير، إلاّ أنه أصبح أمراً مرغوباً فيه، وقامت حوله دراسات علمية، حدّدت أشكاله، ووضحت شروطه، وصاغت قواعده، فيما يعرف بتقنية الاقتباس»(٢).

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩، ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٢) خازي عناية: مناهج البحث، ص ١٩٥.

العناية بدراسة الاقتباس:

يعتبر الاقتباس من أهم المشكلات التي يجب على الباحث أن يدرسها بكل عناية واهتمام، ويدرس كل ما يحيط بها؛ ذلك أنه أمر دقيق جداً، فالباحث ينقل نَصّاً ينبغي أن يكون في نقله له على درجة من الانتباه والدقة حتى لا يقع في تصحيفه، والباحث أيضاً مطلوب منه أن يكون ما اقتبسه مناسباً وواضعاً له في مكانه المناسب مشيراً لمصدره.

إن العناية بدراسة الاقتباس وتطبيق الباحث لقواعده، تدل دلالة صادقة على اطلاعه الواسع على مصادر البحث، وقراءته الواسعة لمادته، ومعرفته التامة بأفكاره[1]، ودقته في فهمها، وأمانته في نقلها.

نصائح للمُقْتَبِس حتى لا يتصف بالسرقة:

تعتبر الأمانة العلمية من أهم القواعد التي يجب مراعاتها في الاقتباس، ومن أهم الفضائل التي ينبغي أن يتحلّى بها الباحث؛ إذ إن عدم الأمانة في الاقتباس تعني سرقة أفكار الآخرين ونصوصهم، وتعني خروج الباحث في صورة علمية لم يستحقها بعد.

وينبغي أن يعلم الذي يسرق الأعمال العلمية للآخرين أنه في الجناية مثل من يسرق أموالهم، بل قد يزيد على ذلك، حيث ضرر سارق المال لا يتعدى في فحشه السارق، وفي آثاره المسروق منه، لكن سارق الأعمال العلمية يمتد ضرره إلى أجيال قادمة، وإلى كل عمل تسلمه السارق بترشيح من هذا العمل الذي سرقه الذي بدونه لا يمكن أن يتسلّمه.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٦.

وليعلم السارق أيضاً أن جريمة سرقته، ستكتشف حتماً من قبل شهود عدول، ذلك أن هذا العمل سيقدم إلى علماء، والعلماء محلّ العدالة، وهم أيضاً خبيرون بأساليب العلماء والكتاب، فمن السهل عليهم اكتشاف السرقة والمكان الذي سُرقت منه.

وما أفدح ما سيدفعه السارق حينما تكتشف سرقته، إنه سيدفع سمعته ومستقبله وأعماله العلمية ثمناً لهذه السرقة.

فسمعته في المحافل العلمية تتشوّه، ومستقبله يلازمه هذه الوصمة التي لا يمكن معها أن تعلو مكانته العلمية، وأعماله العلمية لا يوثق بها ولا يُعتمد عليها، بل ولا يتجرأ باحث أن يضمها مع مصادره أو يستشهد بها.

ومما يؤسف له أنك تجد بعض الباحثين لا يطبق قاعدة الأمانة في الاقتباس، فيسطو على أعمال الآخرين سارقاً قدراً من أفكارهم ونصوصهم، دون أن ينسبها إليهم، موهماً أنها من عند نفسه، وهذه جناية كبيرة، وعمل غير شريف من إنسان يفترض فيه أن يكون مثالاً يحتذى به في الأمانة.

وإذا كنا قد قلنا: إن الاقتباس له أهمية كبرى في البحوث العلمية ولكن بشرط مراعاة قواعد، منها الأمانة العلمية، فإننا نقدم نصائح للمقتبس، حتى لا يتصف بالسرقة، وهي:

١ - أن يذكر المادة المقتبسة إذا كانت نصاً بكلماتها وحروفها، ويضعها بين علامتي تنصيص، وينسبها إلى صاحبها، ولو كانت جملة واحدة، وذلك بالإشارة إلى المصدر والصفحة.

٢- إذا كان المأخوذ أفكاراً بترتيبها في مصدرها، لكن الباحث صاغها صياغة جديدة، فإن بعض الكاتبين في مناهج البحث يسمى هذا اقتباساً، وفي هذا الحال يجب نسبته لصاحبه والإشارة إلى المصدر والصفحة، ولكن دون أن يكون هذا المقتبس بين علامتي تنصيص.

٣- كذلك إذا جرى جمع أفكار من مصدر، فيجب نسبة ذلك لصاحبه، والإشارة إلى المصدر والصفحة.

إن الباحث إذا طبق قاعدة الأمانة العلمية في الاقتباس بما ذكرناه من نصائح، فسيكون له سمعة علمية طيبة، ومستقبل زاهر في المحافل العلمية، وقبول لما يقدمه من أعمال علمية، حتى ولو لم يكن المنسوب له منها إلاّ القليل بالنسبة لما وضعه فيها من اقتباسات(١).

ممَّ يكون الاقتباس؟

يكون الاقتباس من المصادر التي ذكرناها في مبحث «مصادر البحث» كالمخطوطات، والكتب.

كما يكون من المجلات والدوريات والموسوعات العلمية.

كما يكون من المحاضرات، ومن المحادثات العلمية الشفوية، لكن يشترط في الاقتباس «استئذان صاحب الرأي ما دام هذا الاقتباس لم يصبح عاماً بنشره للجماهير في كتاب أو مقال»(٢).

---

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٩.

أنواع الاقتباس:

الاقتباس من المصادر أنواع، هي:

النوع الأول: النقل الحرفي لنص من مصدر من المصادر دون تغيير في ألفاظ النص.

ويعمل بهذا النوع من الاقتباس في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إذا كانت عبارات المصدر ذات أهمية خاصة، ككونها تعبِّر عن رأي صاحب المصدر، أو عن تحليل شخصي له، أو عن ابتكارٍ لم يسبق إليه.

الحالة الثانية: إذا كانت عبارات المصدر مؤدية للغرض بدقة ووضوح.

الحالة الثالثة: إذا كان الباحث يخشى من تحريف المعنى إمّا بتغيير أو بزيادة أو بنقصان، لا سيما إذا كان هذا المعنى من المعاني التي تحتاج في التعبير عنها إلى دقة تامّة لأي سبب من الأسباب(١).

الحالة الرابعة: إذا كان الباحث يرى أن هذا الاقتباس يعينه «لتعزيز رأي مَّا، أو نقل خبر مهم، أو للاستعانة بمختص قدير، أو لاستحسان الرأي والتعبير عنه»(٢).

وفي هذا النوع ينبغي أن يضع الباحث النص المقتبس بين علامتي تنصيص، ويدون المصدر الذي اقتبس منه، وذلك بالطريقة المتبعة من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة.

---

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩.

النوع الثاني: التلخيص، وذلك بنقل المعنى العام لموضوع أو نص أو فكرة لأحد العلماء، وصياغته من جانب الباحث بعبارة وأسلوب أخصر من عبارة المصدر وأسلوبه، شريطة أن يحتوي الملخص على جوهر الفكرة ولبّ الموضوع.

وليس هذا النوع سهلاً، فإنه يحتاج إلى مقدرة علمية تستطيع الإلمام التام بالمعنى، وإلى مقدرة تعبيرية تؤدي هذا المعنى بدقة في عبارة أخصر من عبارة المصدر.

ويعمل بهذا النوع إذا توافر أمور هي:

الأمر الأول: إذا كان هذا المعنى قد أدّي في المصدر بأسلوب طويل.

الأمر الثاني: المقدرة العلمية والتعبيرية عند الباحث الذي يتصدى للتلخيص.

الأمر الثالث: أن يكون هناك تميّز للصياغة التي قام بها الباحث، من حيث دقتها، وكونها أخصر من عبارة المصدر «إذ ليس من العدل أخذ فكرة المؤلف، ثم إعادة صياغتها، بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل»[1].

وفي هذا النوع لا توضع علامتا التنصيص، ولكن يدوّن المصدر المقتبس منه، وذلك بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده (ينظر) أو (يراجع) ثم يكتب المصدر والجزء والصفحة[2].

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.

النوع الثالث: الشرح والتحليل، وذلك بنقل المعنى العام لموضوع أو نص أو فكرة لأحد العلماء، وصياغته من جانب الباحث بعبارة وأسلوب أوسع تفصيلاً، وأكثر توضيحاً، وأعمق تحليلاً[1].

النوع الرابع: الجمع بين التخليص أو الشرح والتحليل وبين الاقتباس الحرفي.

وذلك بأن يتعرض الباحث لمعنى بأسلوبه تلخيصاً أو شرحاً وتحليلاً، ثم يردفه بنص حرفي من نصوص المصدر «أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل بأسلوبه»[2].

القواعد العامة التي يلزم التقيُّد بها في الاقتباس الحرفي:

هناك قواعد عامة يلزم التقيد بها في الاقتباس الحرفي عند كتابة البحث العلمي، وهي:

١- «وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (. . .) أو قوسين صغيرين «. . .».

٢- إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر، فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين؛ للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر (. . . «. . .» . . .) أو العكس وفق ما يناسب الكاتب.

٣- عند حذف أي عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٠.

ثلاث نقط (. . .) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع .

٤- في حالة إضافة عبارة تفسيرية، أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة، فإنها توضع بين قوسين مربعين [ ] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة .

٥- تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخلّلَتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية - كما هي بخطئها، ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل .

٦- الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط، أو فواصل، أو علامات استفهام، أو تَعَجُّب بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل .

٧- التأكد من صحة نقل الفقرات المقتبسة بتفاصيلها نقلاً صحيحاً، ومن دون خطأ، وأنّ اقتطاعها من المصدر وضمّها إلى البحث لا يتسبّب في تغيير أو تشويه الفكرة، فإنّ أخذ جملة معيّنة، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى، أو يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف .

٨- وأخيراً ومن قبيل التأكيد لا بدَّ من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تمَّ الاستعانة بمؤلفاتهم، اعترافاً بفضلهم، فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية») .[1]

ويتم التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة .

(١) هذا النص اقتبسه أبو سليمان : المصدر السابق، ص ٩٠-٩١ .

شروط الاقتباس الحرفي:

يشترط للاقتباس الحرفي شروط ذكرنا بعضها، ونذكرها جميعاً فيما يلي:

١- الدقة في اختيار المصدر الذي يقتبس منه، وذلك بأن يكون المصدر أصلياً في موضوعه، وأن يكون مؤلفه ممن يوثق به ويعتمد عليه.

٢- الدقة التامة والأمانة في نقل النص المقتبس بألفاظه وحروفه وعلاماته وترقيمه.

٣- وضع ما يقتبس بين شولات، فتوضع شولتان مزدوجتان قبل المقتبس، وشولتان أخريان بعد نهايته.

وفي حال ذكر اقتباس داخل اقتباس، يجب أن يحمل الاقتباس الثاني علامات تختلف عن علامات الاقتباس الأول حتى يحصل التمييز بين الاقتباسين، وذلك باستعمال قوسين صغيرين داخل قوسين كبيرين أو العكس، كما ذكرنا سابقاً.

٤- الإشارة في الحاشية في المصدر المقتبس منه بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة.

٥- «حسن الانسجام بين ما اقتبس وما قبله وما بعده، بحيث لا يبدو أيُّ تنافر في السياق»[1]، فإنه بذلك يتحقق التسلسل المنطقي والتتابع المتناسق بين نص البحث والنص المقتبس.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٨.

٦- عدم اختفاء شخصية الباحث في خضمّ كثرة الاقتباسات.

٧- عدم إسراف الباحث في الاقتباس، بألاّ يكون بحثه سلسلة من الاقتباسات المتتالية، حتى يبقى محافظاً على شخصيته، مسيطراً على بحثه.

٨- تنسيق الاقتباسات.

٩- عدم وضع الاقتباسات خالية من التقديم والمقارنة والنقد والتعليق، ويراعى لكل حال ما يناسبها من ذلك.

١٠- التقيد بشروط الإذن بالاقتباس إذا كان المؤلف أو الهيئة الناشرة للكتاب قد وضعت شروطاً للإذن بالاقتباس.

١١- استئذان صاحب الرأي أو النص المقتبس إذا كان «هذا الاقتباس لم يصبح عامّاً بنشره للجماهير في كتاب أو مقال»[١]، وذلك بأن كان من محاضرة أو من محادثة علمية شفوية.

١٢- إذا كان الاقتباس لرأي المؤلف من أجل مناقشته، فلا بدَّ «من التأكد من أنَّ المؤلف لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك من أبحاث، أو في الطبعات الحديثة للكتاب»[٢].

١٣- إذا أراد الباحث أن يحذف من الفقرة التي يقتبسها كلمة أو جملة لا يحتاج إليها في بحثه، فيشترط ألاّ يضرَّ الحذف بالمعنى الذي يريده الكاتب الأصلي.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٠.

١٤- وضع نقط أفقية متتابعة في موضع الحذف لا تقل عن ثلاث في حال حذف كلمة أو جملة من الفقرة المقتبسة.

ووضع سطر تام مستقل من النقط في موضع الحذف إذا كان الباحث قد اقتبس فقرة «وتخطى فقرة كاملة، وأكمل اقتباسه من الفقرة التي تليها»(١).

١٥- إذا اضطر الباحث إلى إضافة كلمة أو كلمات في أثناء الاقتباس؛ ليشرح شيئاً، أو يعلّق عليه، أو يتمّ جملة سقط منها كلمة أو أكثر، أو يبيّن مرجع ضمير، أو يقوّم خطأ في سياق الاقتباس، فإن هذه الزيادات توضع بين قوسين مركنين هكذا [ ]، وقد يختار الباحث قوسين غير ذلك، ووضع الزيادات بين القوسين، من أجل تميّزها عن الاقتباس.

١٦- ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي صفحة، فإذا تجاوز الاقتباس صفحة، فإنه لا يجوز حينئذ الاقتباس الحرفي، وإنما يجري الاقتباس بنقل المعنى مصوغاً بأسلوب الباحث، ويشير في الحاشية إلى ما يفيد أن هذا المعنى - لا الألفاظ - قد اقتبس من مصدر كذا(٢).

حالات الاقتباس الحرفي من حيث الطول والقصر:

لقد وضع الباحثون للاقتباس الحرفي من حيث طوله وقصره نظاماً:

فإن كان الاقتباس لم يتجاوز طوله ستة أسطر، فإنه يكتب كجزء من البحث، ولكن بين شولات (علامات التنصيص).

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٠.

(٢) ينظر في هذه الشروط شلبي: المصدر السابق، ص ٨٧-٩٠، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩، ١٦٣، عازي عناية: المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

وإن تجاوز طوله ستة أسطر إلى صفحة واحدة، فإنه لا يميّز بشولات، ولا يحتاج إليها، ولكنه يميَّز عن نص البحث بوضعه وضعاً مميَّزاً، وذلك بأن يترك فراغ بين الاقتباس وبين آخر سطر قبله وأول سطر بعده أوسع من الفراغ بين سطور نص البحث غير المنقول، ويكون الهامش عن يمين الاقتباس وعن يساره أوسع من الهامش المتبع في نصوص البحث غير المنقولة، ويكون الفراغ بين سطور الاقتباس أضيق من الفراغ بين سطور نصوص البحث غير المنقولة، وذلك بوضع مسافة واحدة في حال الكتابة بالآلة الكاتبة، وفي حال الطبع يكتب الاقتباس بحرف أصغر قليلاً من الحرف الذي يكتب به نصوص البحث غير المنقولة[1].

تَمَّ الجزء الأوَّل من كتاب

البحث العلمي

ويليه الجزء الثاني
وأوَّله
المبحث السادس عشر
مقدمة البحث، وخاتمته

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩، وانظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.